

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ١٣ - ٢٠٠١/٢/١٦

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٧ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

مخطط الاستراتيجية القطرية للسنغال



Distribution: GENERAL

WFP/EB.1/2001/7/2

2 January 2001

ORIGINAL: FRENCH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم أفريقيا (OSA): Mr M. Aranda da Silva رقم الهاتف: 066513-2201

كبير مستشاري المسائل الإنمائية (OSA): Mr O. Sarroca رقم الهاتف: 066513-2205

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



ملخص

السنغال من بلدان السهل الأفريقي ذات العجز الغذائي والدخل المنخفض. والسنغال ليست مصنفة ضمن أقل البلدان نمواً، ولكن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي قد صنّفها في تقريره العالمي لعام ٢٠٠٠ ضمن البلدان منخفضة التنمية البشرية، حيث وضعها في المرتبة ١٥٥ من إجمالي ١٧٤ بلداً. ويقدر نصيب الفرد من الدخل فيها بحوالي ٥٢٠ دولاراً في عام ١٩٩٨، ويقدر تعداد السكان، وفقاً لتقرير التنمية للبنك الدولي لعام ١٩٩٧/١٩٩٨، بتسعة ملايين نسمة، ويبلغ معدل الزيادة السكانية ٢,٧ في المائة سنوياً. وكان متوسط الزيادة السكانية الحضرية بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٩ أربعة في المائة. ويعيش ٥٠ في المائة من السكان في المراكز الحضرية.

وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، وعقب تنفيذ إصلاحات هيكلية كبرى، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بما متوسطه ٥ في المائة سنوياً. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، يتسم إنتاج الحبوب بالعجز عن تلبية الطلب المتزايد. وكان إجمالي الكمية المتوفرة من الحبوب للفرد الواحد خلال الخمس سنوات الماضية ١٠٥ كيلو غرامات في المتوسط، قياساً بالكمية المقبولة ومتوسطها ١٨٥ كيلو غراماً. وبالتالي، يضطر البلد إلى استيراد أكثر من ٤٠ في المائة من احتياجاته من الحبوب سنوياً. ووفقاً لدراسة استقصائية أجراها البنك الدولي، يعيش أكثر من ٣٠ في المائة من الأسر السنغالية في رتبة فقر، وتمثل النساء، الأميات بنسبة ٧٥ في المائة، نحو ثلثي الفقراء تقريباً. والتمتع بالخدمات الاجتماعية الأساسية محدود جداً بالنسبة للخدمات الصحية والتعليمية والتوظيفية.

ودعماً لسياسة الحكومة في مجال مكافحة الفقر، سيركز البرنامج القطري القادم (٢٠٠٢-٢٠٠٦) جهوده، وذلك بالتدخل أساساً في القطاعات الاجتماعية المتمثلة في الصحة/التغذية والتعليم/التدريب. ويشمل البرنامج المناطق الريفية المهمشة والمعرضة لانعدام الأمن الغذائي، وكذلك أحياء معينة في المدن الرئيسية في البلد، التي يجعل فيها الفقر والبطالة من العسير للغاية الحصول على الغذاء. وستستجيب الأنشطة المقبلة للأولويات ١ و٢ و٤ من سياسة "تحفيز التنمية".

وحول الأنشطة الإنمائية المعانة في إطار العنصرين الاجتماعيين للبرنامج القطري المقبل، وهما مراكز التغذية في المجتمعات المحلية والأنشطة التعليمية، سينشأ احتياطي غذائي لأنشطة الوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها.

ومخطط الاستراتيجية الحالي سيوجه عملية لإعداد البرنامج القطري للسنغال للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ومتابعة لعملية التقييم، التي أجريت في أبريل/نيسان ٢٠٠٠، للبرنامج القطري الأول للبرنامج في السنغال (١٩٩٩-٢٠٠١)، الذي يتضمن توصياتها الاستراتيجية والتنفيذية، فإنه قد اعد بتشاور وثيق مع الحكومة ومختلف الشركاء الإنمائيين. كما أنه يندرج في توجهات السياسة العامة للحكومة وفي إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية للسنغال (٢٠٠٢-٢٠٠٦).

مشروع القرار

يوافق المجلس على مخطط الاستراتيجية القطرية للسنغال (WFP/EB.1/2001/7/2)، ويأذن للأمانة بالبدء في صياغة برنامج قطري يأخذ في الاعتبار ملاحظات المجلس.



انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

السياق الاقتصادي والاجتماعي

- ١- السنغال من بلدان السهل الأفريقي ذات الدخل المنخفض، إذ يبلغ نصيب الفرد من الدخل ٥٢٠ دولاراً في عام ١٩٩٨، وذات العجز الغذائي. ويصنف التقرير العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠ السنغال ضمن البلدان منخفضة التنمية البشرية، في المرتبة ١٥٥ من إجمالي ١٧٤ بلداً. وقدر تعداد سكانها في عام ١٩٩٩ بـ ٩,٢ مليون نسمة، ويبلغ متوسط المعدل السنوي للزيادة السكانية ٢,٦ في المائة، ولكنه يبلغ أربعة في المائة بالنسبة لسكان الحضر. وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، وعقب تنفيذ إصلاحات هيكلية كبرى، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة سنوياً.
- ٢- وعقب انتخابات الرئاسة التي أجريت في مارس/آذار ٢٠٠٠، يحكم البلد حكومة جديدة بالتناوب. وتجري دراسة عدد كبير من الإصلاحات وعمليات التقويم والتغييرات والمشاريع. وألويات الحكومة، التي أعلن عنها رئيس الوزراء في بيانه بشأن السياسة العامة في يوليو/تموز ٢٠٠٠، هي إقرار الأمن الحدودي والداخلي للبلد، والصحة، والقطاعات المنتجة الزراعية والصناعية والخدمية.
- ٣- ويتعين بذل جهود مكثفة ومستمرة للنهوض بالاقتصاد السنغالي وزيادة النمو، وبشكل خاص للحد بشكل كبير من البطالة والفقير.
- ٤- ويتزايد عدد العاطلين في الواقع بمعدل ١١ في المائة في السنة، ويشمل بشكل خاص الشباب في الوسط الحضري، حيث يصل إلى ٤٠ في المائة بالنسبة العمرية ٢٠-٣٥ عاماً. ويوجد مع ذلك، وفقاً للدراسة الاستقصائية للأولويات، تفاوت ملحوظ بين المناطق، وبين الوسط الحضري والمناطق الريفية. ففي داكار مثلاً، يبلغ هذا المعدل ٢٥ في المائة (٢٣ في المائة بالنسبة للرجال، و ٢٧ في المائة بالنسبة للنساء)، بنما يقل هذا المعدل في المناطق الأخرى عن ١٠ في المائة.
- ٥- ووفقاً لدراسة أجراها البنك الدولي على مستوى الأسر في السنغال في عام ١٩٩٢، يتركز الفقر في المناطق الريفية (٧٥ في المائة من الأسر الفقيرة توجد في المناطق الريفية)، كما يتركز في جيوب كبيرة في المناطق الحضرية، حيث يعيش أكثر من نصف سكان البلد.
- ٦- والزراعة هي المصدر الرئيسي للعمالة في المناطق الريفية، وللدخل بالنسبة لأكثر من ٦٠ في المائة من السكان السنغاليين، على الرغم من أنها لا تمثل سوى ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويسود قطاع الزراعة زراعة الفول السوداني، ويظل قطاع الصناعة وقطاع الخدمات تابعين إلى حد بعيد لقطاع الزراعة. وتحل المعاصر جزءاً كبيراً من قطاع الصناعة، و ٣٠ في المائة من المواد الأولية المستخدمة في الصناعة السنغالية تأتي من القطاع الزراعي.
- ٧- وفيما يتعلق بالصحة، انخفض معدل وفيات الأطفال بنسبة ٨ في المائة خلال العقد الماضي، إذ انخفض من ٧٦ بين كل ١٠٠٠ مولود إلى ٧٠,١ بين كل ١٠٠٠ مولود. بيد أن هذا التطور لم يكن مطرداً خلال هذه الفترة، فنلاحظ زيادة قدرها ١٨ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠^(١). وكان المعدل الرسمي لوفيات الأمهات

(١) التقرير المؤقت للدراسة الاستقصائية حسب مجموعات المؤشرات المتعددة (MICS II)، منظمة اليونيسيف، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠.



بناهز ٥٦٠ بين كل ١٠٠٠ ٠٠٠ مولود حي بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨. ويبلغ متوسط العمر عند المولد ٥١ عاما بالنسبة للرجال و ٥٣ عام بالنسبة للنساء. ويعيش أكثر من ٤٠ في المائة من السكان بعيدا عن مراكز الصحة. ويوجد في البلد مستشفى لما هو أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة، ومركز صحة لكل ٣٠٠ ١٥٠ نسمة، وطبيب لكل ٧٠٠ ١٢ نسمة^(٢).

٨- ولا تصل مياه الشرب إلا لربع الأسر السنغالية، ولدى ثلث الأسر نظام لتطهير المياه. والمدن، ومن بينها العاصمة داكار، هي مثال صارخ، فتطورها بشكل فوضوي وبمعدل متصاعد يجعلها تزرع تحت مشاكل القمامة المنزلية، والقنوات والمجاري غير المصانة، ونفسي الأمراض المرتبطة بالوخامة (الملاريا، والتهاب المعدة والأمعاء، وداء الأميبي، وما إلى ذلك).

٩- وفيما يتعلق بالتعليم، تستهدف السنغال تحقيق الالتحاق الشامل بالتعليم بحلول عام ٢٠٠٨، وتحديد مدة الدراسة بـ ١٠ سنوات على الأقل بالنسبة للشباب السنغاليين في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن تحليل الاتجاهات في هذا القطاع يظهر تطورا إيجابيا، فإنه لا يزال يتعين حل عدد كبير من المشاكل. فعلي الصعيد الوطني، كان إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في عامي ١٩٩٨/١٩٩٩ يبلغ ٦٦,٩ في المائة^(٣) (دون متوسط أفريقيا جنوب الصحراء البالغ ٧٥ في المائة). وكما هو الحال بالنسبة لأغلبية البلدان النامية، فإن التحاق البنات بالمدارس أقل من التحاق البنين، إذ يبلغ معدل التحاق البنين ٧٠,٣ في المائة و ٦٣,٤ في المائة بالنسبة للبنات. ونلاحظ أيضا تفاوتًا كبيرًا بين الأوساط الحضرية (٨٦ في المائة) والريفية (٤٢ في المائة). وبينت الدراسة التي أجرتها منظمة اليونسيف في عام ١٩٩٦^(٤) أنه إذا كانت الأم لديها مستوى التعليم الابتدائي، فإن معدل التحاق الأطفال بالمدرسة يصل إلى ٩٧ في المائة. بيد أن معدل الأمية بين النساء يبلغ ٧٥ في المائة تقريبا.

سمات انعدام الأمن الغذائي

١٠- تتسم الزراعة في السنغال إلى حد بعيد بضعف وشدة تقلب مستوى الأمطار، وتشبع وتدهور مستوى الاستغلال الزراعي، وبقيود ذات طابع هيكلية واقتصادي. وتحت وطأة هذه العقبات مجتمعة، ينخفض نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي من عام لآخر. وكان متوسط إجمالي إنتاج الحبوب على مدى السنوات الخمس الماضية (١٩٩٥-١٩٩٩) ٩٤٠ ٠٠٠ طن سنويا، مما يتيح للفرد كمية إجمالية متوسطة ١٠٥ كيلو غرامات سنويا، في حين أن المقدار الرسمي المحدد هو ١٨٥ كيلو غراما للفرد سنويا. وبالتالي تستورد السنغال أكثر من ٤٠ في المائة من احتياجاتها من الحبوب؛ وتستورد سنويا زهاء ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الأرز، وما يقرب من ٢٥٠ ٠٠٠ طن من القمح.

١١- والزيادة الطبيعية للسكان، ومعدل الامتداد الحضري الذي يصل إلى نحو ٥٠ في المائة، يجعلان السنغال من بلدان أفريقيا الأشد كثافة حضرية. وينجم عن هذه الحالة تزايد الطلب على الحبوب، التي يلزم توفيرها بشكل متزايد عن طريق عمليات استيراد تجارية.

١٢- وانعدام الأمن المدني في منطقة كازامانس يزيد من حدة انعدام الأمن الغذائي. وانخفض إنتاج الغذاء الأساسي، وهو الأرز، بنسبة ٣٠ في المائة خلال السنوات العشر الماضية؛ فالسكان الريفيون يلوذون بالفرار من العصابات المسلحة والألغام ويتكدسون بالآلاف في المدن، لا سيما زيجوانكور وكولدا، أو يغادرون البلد ويلجأون إلى غامبيا أو

(١) إدارة النظافة والصحة العامة، ١٩٩٦.

(٢) تقرير وطني أعدته إدارة تخطيط التعليم وإصلاحه لمنتدى داكار العالمي للتربية، الذي عقد في أبريل/نيسان ٢٠٠٠.

(٣) حكومة السنغال ومنظمة اليونسيف، تقييم الأهداف المرحلية في السنغال، سبتمبر/أيلول ١٩٩٦.



غينيا بيساو. والآن، بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لإعادة السلام لهذه المنطقة التي تشمل ١١ في المائة من السكان، و ١٥ في المائة من الأراضي المزروعة، و ١٩ في المائة من الإنتاج الزراعي.

١٣- ويتراجع بوضوح منذ بضع سنوات حجم المعونة الغذائية الممنوحة للسنغال، فياساً بالفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ التي كان حجم المعونة الغذائية وقتها مرتفعاً للغاية بسبب حدة الجفاف.

سوء التغذية وهشاشة الأوضاع

١٤- تواجه السنغال مشكلة خطيرة تتمثل في سوء التغذية، وأصبحت هذه المشكلة حفا مشكلة صحة عامة. ويزيد من حدة المشكلة عدم دراية الأم بالاحتياجات التغذوية للأطفال وعدم المتابعة التغذوية للأطفال. ووفقاً للدراسة الديمغرافية للصحة^(٥)، فإن ٣٨ في المائة من حالات الوفاة دون سن الخامسة ترتبط بسوء التغذية.

١٥- وتبلغ مؤشرات المقاييس البدنية، الوزن بالنسبة للسن والطول بالنسبة للسن، التي تقيس على التوالي نقص الوزن، وتأخر النمو، وسوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة، مستويات مرتفعة: ١٨,٤ في المائة، و ١٩ في المائة، و ٨,٣ في المائة على التوالي. وحتى وإن كان سوء التغذية أشد حدة في الأوساط الريفية (٢٦ في المائة من الأطفال يعانون من تأخر في النمو)، فإن الوسط الحضري قد شهد زيادة في هذا المؤشر بنسبة ٣ في المائة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ (من ١٤ في المائة إلى ١٧ في المائة). ويتسم هذا النوع من سوء التغذية بنقص مواد غذائية في النظام الغذائي (وخاصة البروتينات والفيتامينات) على الدوام، وأيضاً بسوء الأوضاع المعيشية. وتشير هذه الظاهرة إلى تدهور الأوضاع المعيشية في الوسط الحضري.

١٦- وحالة أمراض الطفولة مقلقة وتشجع على سوء التغذية، بل ووفيات الأطفال. ونلاحظ من ثم من الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال أمراض الإسهال (٢٤ في المائة)، والإصابات التنفسية الحادة (٢٣ في المائة)، والملاريا (٩ إلى ٢٣ في المائة)، والحصبة (٧ في المائة).

١٧- وتشجع الأمراض المتعلقة بسوء التغذية بسبب نقص العناصر المغذية الدقيقة. فنقص الحديد يصيب ثلثي الأطفال والنساء في سن التكاثر. وثلث هذه المجموعة مصاب بالنوع الحاد من هذا النقص، الأنيميا. ويقدر انتشار الأنيميا بـ ٥٥ في المائة من الحوامل. ونقص فيتامين ألف، الذي يتسبب في اضطرابات النمو، وضعف مقاومة الإصابات، واضطراب النظر، هو أيضاً عامل مهم في وفيات الأطفال/الأحداث.

١٨- وفي الوسط الحضري، يعد الفقر والبطالة السببين الرئيسيين في انعدام الأمن الغذائي؛ فالفقر هو الذي لا يحصل على الغذاء بانتظام وبالقدر الكافي^(٦). ولن يتسنى حل مشكلة انعدام الأمن الغذائي مادام هناك أناس (رجال ونساء) أميون لا يتمتعون بأي شكل من أشكال التدريب المهني الأساسي^(٧). ومن ثم، سيكون للفقر والبطالة على الدوام انعكاسات على الحالة الصحية والتغذية للأطفال.

(٥) دراسات ديموغرافية وصحية (EDS II)، ١٩٩٢.

(٦) وفقاً لدراسة هشاشة الأوضاع في الحضر، التي أجريت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ في المنطقتين الفقيرتين في داكار، وهما باراك ومدينة غوناس، يكرس ٧٨ في المائة و ٧٠ في المائة على التوالي من الأسر أكثر من ثلثي دخلها للنفقات الغذائية. ويبلغ هذا المعدل نسبة ٧٠ في المائة في منطقة زيجوينكور أيضاً.

(٧) توضح دراسة هشاشة الأوضاع التي أجريت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ أن معدل الأمية في منطقتي باراك ومدينة غوناس يبلغ على التوالي ٦١ و ٦٢ في المائة، و ٦٦ و ٧٠ في المائة بالنسبة للنساء. ويزيد هذا المعدل على ٥٠ في المائة في سان لويس وكولخ.



١٩- ووفقاً لنتائج تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها^(٨) التي نفذها البرنامج في السنغال في عام ١٩٩٧، واستكملها في أبريل/نيسان ٢٠٠٠، فإن معظم المناطق المعرضة للجفاف غير معرضة لهشاشة الأوضاع إزاء انعدام الأمن الغذائي. فقد استحدث سكان تلك المناطق نظاماً للعيش على أساس تنويع مصادر الدخل. فمنذ بعض الوقت، يحصل سكان المناطق الهامشية في حوض زراعة الفول السوداني^(٩)، وسكان وادي نهر السنغال، على دخلهم من التجارة البسيطة، والحرف القائمة على الأنشطة الزراعية، وخاصة من التحويلات المالية من المهاجرين بالخارج. ومن جهة أخرى، فإن بعض مقاطعات حوض زراعة الفول السوداني، الذين تمثل زراعة الفول السوداني نشاطهم الأساسي (زراعة الغلة)، لا يعانون فيما يبدو من انعدام الأمن الغذائي.

٢٠- وعلى العكس، يظل جزء كبير من السكان في المراكز الحضرية معرضاً لانعدام الأمن الغذائي. وبالمثل، ففي وسط شرقي البلد (كافرين، وتامباكوندا، وكيدوغو)، وعلى الرغم من القدرة الزراعية الكبيرة للمنطقة، فإن السكان لم يستحدثوا نظام حياة يمكنهم من تحقيق الأمن الغذائي.

٢١- وتتسم مقاطعات منطقة كازامانس في أن واحد بدرجة كبيرة من التعرض لهشاشة الأوضاع وبقدرة محدودة جداً على مواجهة الصدمات، سواء كانت طبيعية أو اقتصادية أو مدنية. فالواقع أن هذه المنطقة تعاني من انحصار جغرافي يتسم بضعف شبكة النقل، مما يعوق الإمداد بالمواد الغذائية، بل وأيضاً تنمية الإنتاج الزراعي وتسويق المنتجات، لا سيما الفواكه والخضروات. ويضاف إلى هذا انعدام الأمن المدني منذ خمسة عشر عاماً. فقد أضطر كثير من الفلاحين إلى التخلي عن أنشطتهم الزراعية وتعرضوا لزيادة انعدام الأمن الغذائي بسبب قلة فرص تطوير أنشطة مدررة للدخل.

٢٢- وعلى الرغم من تباين مؤشرات الفقر بين الوسط الريفي والوسط الحضري، فإن العلاقة بين هذين النوعين من الفقر تزداد قوة. وتتزايد سرعة ظاهرة انزلاق الفقر الريفي المؤقت نحو الفقر الحضري الهيكلي. والفقر الريفي يعني في كثير من الأحيان ضعف الدخل النقدي، وضعف مستوى الاستهلاك، وصعوبة الحصول على الائتمان، وضعف غطاء الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتفسر دوامة الفقر في الوسط الريفي بأن الموارد النقدية تتأثر على وجه الحصر من الزراعة التي تتوقف على الأحوال المناخية. وهذا يحمل أحياناً سكان الريف على اللجوء إلى منتجات بديلة يمكن أن تؤدي إلى حالات عجز غذائي، بل وتدهور الحالة الصحية، ويترتب على ذلك انخفاض القدرة على الإنتاج. وفي الوسط الحضري، ترتبط مؤشرات الفقر الأكثر دلالة بالحصول على الخدمات الحضرية، والملكية العقارية، وإمكانية إيجاد نظام تضامن للفئات الأشد ضعفاً (النبذ الاجتماعي في الوسط الحضري هو أحد العوامل الرئيسية في زيادة حدة الفقر).

٢٣- إن الضغط الديمغرافي، وانخفاض العائد الزراعي، وصعوبة الوصول إلى أنشطة مدررة للدخل في الوسط الريفي، تدفع عدداً متزايداً من الناس إلى الهجرة إلى المدن سعياً وراء العمل. والغالبية العظمى لهؤلاء الأشخاص لا يتمتعون بأي مؤهلات مهنية أو تدريب مهني. ويكتظون في أحياء مغبونة محيطة بالمدن، لا سيما دكار. ويواجهون صعوبات في الاندماج في الاقتصاد الحضري، وينضمون من ثم إلى صفوف العاطلين. وهذا التهميش الذي لا مندوحة عن يستبعدهم من جميع أشكال التضامن الاجتماعي والخدمات الاجتماعية.

٢٤- وتشكل دكار وحدها، التي تضم ٥٤ في المائة من سكان الحضر في البلد، منطقة تركيز لـ ٥٠ في المائة من فقراء الحضر. كما أنها تظل مركز الاستقطاب الأساسي للمهاجرين من المناطق الريفية، ولكنها أيضاً مركز للفئات

(٨) هشاشة الأوضاع إزاء انعدام الأمن الغذائي مفهوم مرتبط بدرجة التعرض للأخطار المؤقتة أو الهيكلية (المناخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية)، وبالقدرة على مواجهتها (البيات التنظيم، بل والتكيف).

(٩) مباك، وديوربل، ولوجا، وتيفاوان.



المحرومة مثل المعوقين والأيتام الذين يسعون إلى الحصول على دخل "بالشحاذة". ومظاهر الفقر الأكثر وضوحا هي سوء تغذية الأطفال، ونبذ المجموعات الاجتماعية، وتدهور الأحوال الصحية، والصلوصية.

المستفيدون

- ٢٥- يرتبط نوع المستفيدين بأماكنهم (الريف أو الحضر)، والجنس، والسن، ونوع الفقر، ومستوى التضامن الذي يطمح إليه الفرد، وحالته حيال هشاشة الأوضاع (تعرضه للخطر، وقدرته على مواجهته).
- ٢٦- النساء تمثل ٥٣ في المائة من مجموع سكان البلد، و٥٣ في المائة من السكان الريفيين^(١٠). والأسر الفقيرة التي ترأسها نساء لا تمثل سوى ٢٤,٥ في المائة من السكان النشطين، و ١٠,٧ في المائة فقط من السكان النشطين من النساء لديهن مؤهلات، مقابل ٤٥,٦ في المائة من السكان النشطين من الرجال. وهذا يفسر أن ٥٧,٨ في المائة من النساء في الوسط الحضري لديهن متاجر صغيرة، فهي المهنة الوحيدة التي لا تحتاج إلى مؤهلات^(١١). وتؤثر البطالة بدرجة أكبر على نساء الحضر.
- ٢٧- الأطفال من الأسر الفقيرة، المنقطعون تماما عن النواة الأسرية، يعيشون على هامش المجتمع تقريبا وفي أوضاع غير صحية بناتا. وهم معرضون للانحراف ويشكلون مجموعة ضعيفة بشكل خاص.
- ٢٨- الأسر الريفية في وسط شرقي السنغال (كافرين، وتامباكوندا، وكيدوغو)، التي تمثل زهاء ٩ في المائة من سكان البلد، تتسم بشدة هشاشة الأوضاع. والفقر المدقع، الذي يتجاوز في حالات معينة ٥٠ في المائة من الأسر، وكذلك ارتفاع نسبة الأمية يعوقان التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ويسهمان في انخفاض نسبة الالتحاق بالمدارس.
- ٢٩- وجزء كبير من سكان كازامانس يندرجون ضمن المجموعات الضعيفة جدا. والمجموعتان المعرضتان بأكبر درجة للخطر هما: "١" الأسر الريفية التي اضطرت إلى التخلي عن زراعة الأرز، وهو المصدر الوحيد لتموينهم الغذائي^(١٢)؛ "٢" الأطفال في سن المدرسة، الذين يجب عليهم، بسبب انعدام الأمن، أن يقطعوا مسافات طويلة جدا للذهاب إلى المدرسة وينقطعون عن المدرسة.

أولويات الحكومة وسياساتها لمكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

- ٣٠- أكدت الحكومة الجديدة، المشكلة في أبريل/نيسان ٢٠٠٠، مواصلة السياسات القطاعية الرئيسية التي وضعتها الحكومة السابقة. ومن ثم، فإن الهدف العام للبرنامج العشري في مجال التعليم يظل تحقيق الالتحاق الشامل في عام ٢٠٠٨. وتعترم الحكومة مواصلة الجهود الرامية إلى التشجيع على التحاق البنات وتحسين نوعية الأداء في جميع مراحل التعليم. وفيما يتعلق بالأمية، فإن هدف الخطة العشرية للتعليم الأساسي هو محو الأمية بحلول عام ٢٠٠٨ بإيلاء الأولوية لتحمل أعباء الاحتياجات التعليمية للنساء والبنات. وسيجري التركيز على محو أمية النساء والحد من التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ويجري حاليا تمويل برنامج عشري للتعليم والتدريب.

(١٠) دراسة سنغالية بسؤال الأسر - DPS، ١٩٩٧.

(١١) دراسة أجراها البرنامج/وحدة هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بشأن هشاشة الأوضاع في الحضر - سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠.

(١٢) تشير دراسة هشاشة الأوضاع الحضرية لسبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ إلى خصوصية وحدة الحالة في زيجوينكور: فمن بين كل أربعة أشخاص يوجد شخص واحد عامل، في حين أن شخصا عاملا من بين كل اثنين لا يعمل. ويكسر ٧٠ في المائة من السكان ثلثي دخلها للنفقات الغذائية، وحجم الأسر في المتوسط ١١ شخصا. وعلى الرغم من أن نسبة الأمية (بالنسبة للنساء وعموما) أقل من المتوسط الوطني، فإن مستوى التدريب المهني لأرباب الأسر منخفض بشكل خاص. ومن ثم، فإن ٨٥ في المائة من السكان النشطين ليس لديهم مؤهلات.



- ٣١- وفي مجال الصحة، يستهدف البرنامج العشري (١٩٩٨-٢٠٠٧) للتنمية الصحية والاجتماعية، المعتمد في عام ١٩٩٧، جملة أمور منها حصول الفئات الضعيفة على خدمات صحية جيدة. وهذا يظل يتماشى تماما مع السياسة العامة التي اعتمدها الحكومة الجديدة.
- ٣٢- وفي مجال التغذية، حددت الحكومة السنغالية في خطة العمل الوطنية للتغذية أهدافا لتحسين الحالة التغذوية للسكان، لا سيما للمجموعات الضعيفة (الأطفال من الولادة وحتى سن الخامسة، والحوامل، والمرضعات). ويجري تنفيذ استراتيجيتين رئيسيتين: "١" منع سوء التغذية؛ "٢" النهوض بأعباء الذين يتابعون تدريجيا صحيا بالفعل، والكشف عن الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. وتحقيقا لأهداف هذه الخطة، يجري تنفيذ عدة برامج، من بينها برنامج التغذية في المجتمعات المحلية، بمساعدة الجهات المانحة.
- ٣٣- إن الحكومة الجديدة تجعل من مكافحة الفقر أولوية من أولوياتها. وقد اعتمدت منذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ برنامجا وطنيا لمكافحة الفقر يقوم على أساس تشاركي. ويتمحور هذا البرنامج حول أنشطة مستعرضة تكمل برامج الاستثمار القطاعية الرامية إلى: "١" إنشاء أنشطة مدرة للدخل والوظائف في إطار برنامج إنمائي للمنشآت الصغيرة جدا والصغيرة، وإنشاء أدوات مالية أكثر ملاءمة لدعمه؛ "٢" تحسين الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ "٣" تحسين متابعة الأوضاع المعيشية للأسر؛ "٤" وضع نظام للنهوض بأعباء المجموعات الضعيفة؛ "٥" النهوض الاقتصادي بالفقيريات لتعزيز قدراتهن التنظيمية وعلى القيام بمشاريع.
- ٣٤- ومراعاة للصعوبات الهائلة التي تواجهها المرأة، اعتمدت الحكومة السنغالية، بالتشاور مع شركائها الإنمائيين، خطة عمل للنساء للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١. وتركز هذه الخطة، التي وافقت عليها الحكومة الجديدة وسيجري تمديدها لما بعد عام ٢٠٠١، على المجالات الخمسة التالية: "١" النهوض الاقتصادي بالمرأة ومكافحة الفقر؛ "٢" تحسين مستوى تعليم النساء والتحاق البنات بالمدارس؛ "٣" تحسين الحالة الصحية للمرأة؛ "٤" تحسين الوضع القانوني للمرأة والبنات، وتعزيز وصول المرأة إلى اتخاذ القرار؛ "٥" وأخيرا، تحسين الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة وتمويل أنشطتها.

سياسة المعونة الغذائية

- ٣٥- في مواجهة انعدام الأمن الغذائي الذي تعاني منه البلد، وعقب الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر قمة الأغذية العالمي بتقليل عدد السكان الذين يعانون من المشاكل الغذائية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، أنشأت الحكومة في عام ١٩٩٨ المجلس الوطني للأمن الغذائي، وكلفته بتنسيق سياسات وبرامج الأمن الغذائي. وتستهدف هذه السياسات تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان بزيادة الإنتاج المحلي وإدارة الواردات بمزيد من الكفاءة.
- ٣٦- والتدابير الوحيدة الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي هي تدابير التنمية على المدى المتوسط والمدى الطويل. وتستهدف هذه التدابير تعزيز قدرة السكان على تلبية احتياجاتهم بشكل مستقل ودائم، وكذلك حماية البيئة، ومكافحة التصحر، وجر المياه، والري. ويمكن أن نذكر من تلك الأنشطة ما يلي: البرنامج الأساسي للأمن الغذائي الذي يستهدف التعجيل بزيادة الإنتاج الغذائي، والبرنامج الموسع لمكافحة الفقر، وصندوق الاستثمار الاجتماعي.
- ٣٧- وتسهم مشاريع المعونة الغذائية، مثل المقاصف المدرسية والتغذية في المجتمعات المحلية، إلى جانب تخفيف حدة انعدام الأمن المؤقت، في تخفيف حدة انعدام الأمن الهيكلي داخل الأسر عن طريق التنمية البشرية.
- ٣٨- وفي الوسط الحضري، ستولي الحكومة اهتماما خاصا للنهوض الاقتصادي بالطبقات الأكثر تأثرا بظاهرة النبذ من المجال الإنتاجي. وسينصب مجال التركيز على تعزيز الأنشطة المدرة للدخل، والتمكن منها. والهدف المحدد في الوسط الحضري هو تغطية ٧٠ في المائة من سكان الحضر بنهج يشمل ضمن جملة أمور ما يلي: "١" زيادة فرص إنشاء



وتعزيز الوظائف، لاسيما بالنسبة للشباب والنساء؛ "٢" تعزيز قدرة القطاع غير الرسمي على التدخل من خلال التدريب والحصول على التمويل والتكنولوجيا؛ "٣" تعزيز قدرات رابطات النساء والشباب ذات القاعدة الشعبية فيما يتعلق بتحديد الأنشطة المدرة للعمالة، وإدارتها.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

- ٣٩- قدم البرنامج في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٩٨ مساعدات غذائية للسنغال، يبلغ إجماليها ١٥٠,٢ مليون دولار. وانصب تدخل البرنامج خلال تلك الفترة على الأنشطة الإنمائية والمساعدة الطارئة من خلال منهاج المشاريع. وفيما يتعلق بحالات الطوارئ، تبلغ كمية المنتجات الغذائية المقدمة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤، ١٢٠ ٨٩ طنا. ومنذ عام ١٩٦٨، بلغت المساعدة التي قدمها البرنامج ٤١,٤ مليون دولار. ويقدم البرنامج حاليا دعما لضحايا فيضانات نهر السنغال في شمالي البلد، في إطار عملية طوارئ إقليمية (عملية الطوارئ ٦٠٤١)، قدره ٢٧٠ ٧ طنا من المواد الغذائية تبلغ قيمتها ٣,٨٥ مليون دولار.
- ٤٠- وفيما يتعلق بالتنمية، وافق المجلس التنفيذي في مارس/آذار ١٩٩٨ على أول برنامج قطري للبرنامج (١٩٩٩-٢٠٠١). وتم التوقيع على اتفاق البرنامج في فبراير/شباط ١٩٩٩، ويبلغ إجمالي الميزانية ١١,٧ مليون دولار لتمويل خمسة أنشطة أساسية يجري تنفيذها حاليا.

البرنامج القطري الحالي وعناصره

- ٤١- المجالان الهامان ذوا الأولوية في البرنامج القطري الحالي هما:
- ◀ استغلال الموارد البشرية، بتعزيز النظام التعليمي، وتحسين حصول الأمهات والأطفال على الخدمات الصحية والتغذية؛
 - ◀ المحافظة على البيئة، وتحسين الأوضاع المعيشية والأمن الغذائي.
- ٤٢- وتتمثل الأهداف المحددة لهذا البرنامج القطري فيما يلي:
- ◀ تقديم الحوافز للآباء حتى يقيدوا أولادهم، لا سيما البنات، بالمدارس؛
 - ◀ تشجيع الأمهات على المشاركة في برنامج الصحة والتغذية؛
 - ◀ حث العاطلين في الوسط الحضري على تحسين أوضاعهم المعيشية، وتشجيع التجمعات القروية في الوسط الريفي على المحافظة على البيئة وإنشاء بنى أساسية محدودة للإنتاج.
- ٤٣- وينجم عن هذه الأهداف خمسة أنشطة أساسية، وهي: تقديم المساعدة لبرنامج المقاصف المدرسية (٤,٥ مليون دولار، أي ٣٨ في المائة من موارد البرنامج القطري)؛ وتقديم الدعم للتغذية في المجتمعات المحلية (٤,٢ مليون دولار، أي ٣٦ في المائة من موارد البرنامج القطري)؛ الإصحاح الحضري (١,٧ مليون دولار، أي ١٥ في المائة من موارد البرنامج القطري)؛ الغابات في المجتمعات المحلية (٠,٨ مليون دولار، أي ٧ في المائة من موارد البرنامج القطري)؛ البرنامج الخاص للأمن الغذائي (٠,٦ مليون دولار، أي ٤ في المائة من موارد البرنامج القطري).



- ٤٤- وجرى تقييم البرنامج القطري من جانب جهة خارجية في مارس/آذار ٢٠٠٠. ويراعي مخطط الاستراتيجية القطرية الحالي التوصيات الناجمة عن هذا التقييم، حسب انطباقها. وفحصت بعثة التقييم مستوى تحقيق أهداف كل نشاط من الأنشطة الخمسة الأساسية، ولاحظت نوعاً من التكامل بينها. كما لاحظت أن أنشطة البرنامج في المجال الإنمائي تنصب على المجالات التي تؤثر فيها المعونة الغذائية على حياة السكان الفقراء والسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتمثل هذه المجالات الأولوية المطلقة للحكومة، وتدعمها الجهات المانحة.
- ٤٥- وأوضحت البعثة أن النشاطين الاجتماعيين للبرنامج القطري (المقاصف المدرسية، والتغذية في المجتمعات المحلية) هما وحدهما اللذان يحققان أهدافهما بالكامل. فآثار المعونة الغذائية المقدمة من خلال المقاصف المدرسية في المواظبة المدرسية بشكل عام، ومواظبة البنات بشكل خاص، واضحة جلية. وبفضل برنامج التغذية في المجتمعات المحلية، تسهم المعونة الغذائية في تلبية الاحتياجات التغذوية لأشد المجموعات ضعفاً (الحوامل والمرضعات والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية)، وتشجع النساء على الذهاب إلى مراكز التغذية المجتمعية لتحسين معرفتهن في مجالي التغذية والرعاية الصحية.
- ٤٦- وعلى العكس، فإن أنشطة الأمن الغذائي، والإصحاح الحضري، والغابات في المجتمعات المحلية لا تفي تماماً بمقتضيات سياسة "تحفيز التنمية". وعلى وجه الخصوص، فإن هذه الأنشطة قد شكلت أحياناً دعماً مالياً على المدى القصير، وليس نشاطاً يستهدف تحسين الأوضاع المعيشية للسكان المستفيدين بشكل دائم. إنها كانت تشكل في أغلب الأحيان مجرد أعمال شديدة التكثيف للعمالة دون أن تنشئ أصولاً للسكان المعنيين.
- ٤٧- وأنشئ جهاز تنسيق منذ السنة الأولى لبدء البرنامج القطري بإنشاء لجنة لتنسيق البرنامج القطري تتألف من ست وزارات، ووكالة تنفيذ الأعمال العامة، ووكالة الأمن الغذائي، والبرنامج. وواجهت هذه اللجنة صعوبات للاجتماع بكامل أعضائها. وإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنة تنسيق تقنية لكل من العناصر.
- ٤٨- وكان من الصعب على الشركاء التنفيذيين وضع آليات متابعة ملائمة في إطار نشاطي المقاصف المدرسية والغابات في المجتمعات المحلية. ومعظم المعلومات المتاحة تقتصر على إجمالي عدد المستفيدين، والمستوى العام للتنفيذ. ولا تتوفر سوى معلومات محدودة لقياس مدى تحقيق الأهداف المباشرة. غير أن وكالة تنفيذ الأعمال العامة قد وضعت نظاماً متسقاً للمتابعة بالنسبة لعنصري الإصحاح الحضري والتغذية في المجتمعات المحلية.
- ٤٩- واستند تنفيذ البرنامج القطري الحالي إلى الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما منظمة اليونسيف (التي تم التوقيع معها على مذكرة تفاهم بالنسبة للمقاصف المدرسية في منطقة كازامانس)، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وكان نشاط التغذية في المجتمعات المحلية موضع تعاون وثيق ومثمر مع البنك الدولي.
- ٥٠- والمخطط الحالي يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة الواردة أعلاه، لا سيما فيما يتعلق بنشاط الغذاء مقابل العمل في إطار الأنشطة الراهنة للأمن الغذائي، والإصحاح، والغابات في المجتمعات المحلية.

التوجه المستقبلي لمساعدات البرنامج

- ٥١- لقد ركزت الحكومة في برنامج مكافحة الفقر الذي اعتمده في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ على جملة أمور منها تحسين الأوضاع المعيشية للفقراء المهمشين في المدن والمناطق الريفية الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ودعمها لجهود الحكومة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، وتمشياً مع سياسة المعونة الغذائية الإنمائية التي يقدمها البرنامج،



سيركز البرنامج المقبل للبرنامج في السنغال بشكل أساسي على القطاعات الاجتماعية، ألا وهي الصحة/التغذية والتعليم/التدريب. والواقع أن استراتيجية البرنامج القطري الأول كانت متنوعة جدا، ولكن نظرا للنتائج المحدودة التي حققتها أنشطة معينة، ينبغي إجراء تغيير استراتيجي لصالح القطاعات الاجتماعية.

٥٢- وستستهدف الأنشطة التي يتألف منها البرنامج المقبل الحد من انعدام الأمن الغذائي بالنسبة لأشد المجموعات ضعفا، وسيجري تحديدها وفقا لثلاثة مجالات من المجالات الخمسة ذات الأولوية للأنشطة الإنمائية الواردة في سياسة "تحفيز التنمية". ومن المنتظر أن تمكن هذه المجالات الثلاثة ذات الأولوية مما يلي:

- ◀ تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية الاحتياجات الخاصة التغذوية والصحية المرتبطة بالتغذية؛
- ◀ تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب؛
- ◀ التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لأزمات متكررة من هذا النوع.

٥٣- وسيشمل البرنامج المقبل للبرنامج بشكل كامل الأهداف المشتركة لوكالات منظومة الأمم المتحدة من خلال إطار المساعدات الإنمائية، الذي سينفذ قريب.

التوجيه الجغرافي

٥٤- استنادا إلى تحليل هشاشة الأوضاع إزاء انعدام الأمن الغذائي في السنغال (في الأوساط الحضرية والريفية)، ستوجه الأنشطة المقبلة للبرنامج نحو: "١" المناطق الريفية المهمشة، التي تنتم في آن واحد بمواجهة مشاكل تتعلق بتوفر المواد الغذائية، والحصول عليها، واستخدامها؛ "٢" المدن الرئيسية في البلد التي يجعل فيها الفقر والبطالة من الصعب الحصول على الغذاء، ويتجسد ذلك في ارتفاع معدلات سوء التغذية.

٥٥- وتشير نتائج تحليل هشاشة الأوضاع إلى شدة ارتفاع مستوى هشاشة الأوضاع في مقاطعات منطقة كازامانس - بينيونا، وأوسوي، وزيجينكور، وسيديهيو، وكولدا، وفيلينغارا - وفي ثلاث مقاطعات في وسط شرقي السنغال - كافرين، وتامباكوندا، وكيدوغو. وتظهر هشاشة الأوضاع هذه بشكل خاص في شدة الضعف في الحصول على المواد الغذائية. وتصاب مشكلة الحصول على المواد الغذائية ظروف معيشية صعبة جدا، ويضاف إلى هذا انعدام الأمن الأهلي بالنسبة لمنطقة كازامانس. واختيرت من ثم تلك المقاطعات التسع كمناطق ذات أولوية لأنشطة البرنامج.

٥٦- وهشاشة الأوضاع وانعدام الأمن الغذائي أقل وطأة في وسط حوض زراعة الفول السوداني. وترجع هشاشة الأوضاع هذه إلى عوامل اجتماعية، مثل انخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس، بدرجة أكبر بكثير من رجوعها إلى مشكلة توفر المواد الغذائية. وفي هذا السياق، سيشتجع البرنامج على الاضطلاع بأنشطة في الوسط الحضري بدلا من الوسط الريفي، نظرا لظروف المعيشة الهشة جدا التي يواجهها سكان الحضر. ولذلك، ستتمتع مدن تلك المقاطعات بالأولوية.

٥٧- وفقا للمنطق ذاته، ونظرا لأن دراسات الفقر الحضري تشير إلى أن مستوى الفقر في داكار أصبح يشكل مشكلة اجتماعية شديدة الوطأة، ستنفذ أيضا أنشطة للبرنامج في المنطقتين الفقيرتين جدا في مدينة داكار، بيكين وروفييسك.

أحوج المناطق للمساعدات

٥٨- إن أسباب هشاشة الأوضاع في السنغال هي أساسا ذات طابع اجتماعي اقتصادي. وتتضح هشاشة الأوضاع في البيئة الريفية بارتفاع مستوى الفقر، وسوء التغذية، والأمية. ويعاني ثلث المقاطعات في البلد من مشكلة حقيقية في توفر



الأغذية. وتعزى هشاشة الأوضاع في البيئة الحضرية إلى الفقر والبطالة، مما يؤدي حتماً إلى عجز الفقراء عن الحصول على الغذاء.

٥٩- وفي سياق صعوبة توفير المواد الغذائية والحصول عليها، يمكن أن تؤدي المعونة الغذائية التي يقدمها البرنامج دوراً مهماً. فهي تتيح تلبية الاحتياجات التغذوية للمستفيدين، والوصول بفعالية إلى المعوزين تماماً، لا سيما النساء والأطفال، الذين يحصلون على الغذاء أكثر مما يحصلون على النقود، قياساً بالرجال. بيد أنه من الواضح أن أنشطة البرنامج لن تتمكن من مراعاة جميع العوامل التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي. ولذلك، ينبغي اختيار قطاعات الأنشطة مع مراعاة الجوانب التالية: "١" المشاكل المتأصلة في البيئة الريفية والحضرية؛ "٢" الأنشطة التي يمكن أن توجه نحو أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين يعانون من هشاشة الأوضاع؛ "٣" وجود شركاء في هذه القطاعات لديهم خبرات تقنية جيدة وموارد مالية.

← تقديم الدعم التغذوي للأمهات والأطفال

٦٠- إن مكافحة سوء التغذية وتحسين الحالة الصحية للمجموعات الضعيفة من الأولويات التي حددتها سلطات البلد. وقد قام البرنامج بدور إيجابي جداً في دعم مشروع التغذية في المجتمعات المحلية. وأسهم بشكل خاص في الحد من انتشار سوء التغذية، وشجع على إنتاج واستخدام الدقيق التكميلي المحلي.

٦١- وثمة اعتراف بأن مشروع التغذية في المجتمعات المحلية هو نشاط مثالي ناجح في مجال سوء التغذية. واستناداً إلى النتائج الإيجابية المحققة فيما يتعلق بمكافحة سوء التغذية، كما يشير تقرير بعثة التقييم للبرنامج القطري، ونظراً لأن هذا النشاط يمكن من تحديد المجموعات التي تعاني بأكبر درجة من انعدام الأمن الغذائي في الوسط الحضري، فإن مواصلة هذا النشاط مسوغة تماماً. وسيظل هذا المشروع يتجه نحو الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، والحوامل والمرضعات اللاتي يعانين من سوء التغذية، أو المعرضات للمعاناة منه.

٦٢- وسيحدد نشاط البرنامج المجموعات الضعيفة في أشد الأحياء فقراً في المدن الرئيسية في البلد. وهكذا، فإنه سيقدم المعونة للمجموعات المحرومة في المدن، بما في ذلك مدن المقاطعات التي تتسم بانخفاض درجة هشاشة الأوضاع الريفية. وسيقدم البرنامج المقبل المعونة لـ ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، ثلثهم من النساء وثلثيهم من الأطفال دون سن الخامسة. وستركز المساعدات التي سيقدمها البرنامج في المستقبل على النتائج الإيجابية المحققة بالفعل، مع العمل في الوقت ذاته، بالتعاون مع وكالة تنفيذ الأعمال العامة، على تحسين جوانب معينة تتصل بتحويل المنتجات، وأساليب التوزيع، والمؤشرات التي تقيس الأثر الفعلي للمساعدة على المستفيدين.

٦٣- وفي حدود الموارد المتاحة، وبالتنسيق مع نشاط التعليم/التدريب، ستنفذ أنشطة تكميلية لدعم أثر المساعدة الغذائية حول أقطاب التنمية المتمثلة في مراكز التغذية في المجتمعات المحلية في البيئة الحضرية. وسيتسنى تنظيم دورات تدريبية مواضيعية لمجموعات من المستفيدين من النشاط الرئيسي (محو الأمية الوظيفية، والتدريب في مجال الإدارة، والتدريب لوحدات محدودة لتحويل الحبوب). وفي إطار إعادة الدمج الاجتماعي لأفراد من أسرة أو عائلة المستفيدين، سيجري تصميم أنشطة مدرة للدخل، والتشجيع على مجموعات المصالح المشتركة (الرابطات النسائية، وجماعات العاطلين الشباب، ومجموعات المصالح الاقتصادية، ورابطات المعوقين بدنياً، وما إلى ذلك).



← تقديم الدعم للتعليم الأساسي والتدريب

- ٦٤- لقد أكدت مختلف بعثات الدراسة التقنية وتقييم البرنامج القطري أن المعونة الغذائية تمثل دعماً مهماً لتحسين التعليم الأساسي. وستتصب المساعدة التي سيقدمها البرنامج في المستقبل لهذا القطاع على ثلاثة عناصر: "المقاصف المدرسية"، و"التدريب"، و"محو الأمية".
- ٦٥- وسيشمل عنصر "المقاصف المدرسية" المناطق الريفية التي حددها التوجيه الجغرافي، وهي مقاطعات كافريرين، وتامباكوندا، وكيدوغو، وفيلينغارا، وكولدا، وسيدهبو، وزيجوينكور، وبينونا، وأسوي. وستوجه نحو ٥٠٠ ٠٠٠ تلميذ من المدارس الابتدائية. وفي إطار هذه المقاطعات، ستولى الأولوية للمدارس الواقعة في المناطق التي تتسم بضعف معدلات الالتحاق بالمدارس و/أو المواظبة عليها، والتي تعاني من شدة انعدام الأمن الغذائي، بحيث تسهم في تحسين وتعميم التعليم للجميع، بالحد من التفاوت الجغرافي، والتفاوت بين الأوساط الحضرية والريفية، وبين الجنسين. وحتى تستفيد هذه المدارس من مساعدة البرنامج، سيجري التحقق من أنها تتبع برنامج التعليم الرسمي الذي أقرته وزارة التعليم الوطني.
- ٦٦- وسيستخدم البرنامج المعونة الغذائية من خلال هذا النشاط بما يكفل:
- ◀ الإسهام في زيادة القيد بمدارس الأطفال في المناطق الريفية المتسمة بانخفاض معدل الالتحاق بالمدارس، لا سيما بالنسبة للبنات؛
 - ◀ ضمان وتحسين المواظبة على المدارس الابتدائية، لا سيما في منطقة كازامانس حيث يكون لانعدام الأمن المدني انعكاسات سلبية على معدل المواظبة؛
 - ◀ تقديم دعم تغذوي كاف للأطفال، ومن ثم تحسين قدرتهم على التعلم.
- ٦٧- وسيوجه عنصر التدريب نحو المهاجرين الشباب الوافدين إلى المدن. ذلك أن مشكلة المهاجرين الشباب الذين يفدون سنوياً إلى داكار بشكل خاص (٥٠ ٠٠٠ شاب/سنة) تشغل جداً السلطات الجديدة للبلد. والهدف الذي يرمي إلى تحقيقه هذا النشاط هو إعطاء تدريب عملي، يركز على المهن البسيطة المنتشرة في المناطق الريفية، للشباب الذين يعيشون في مدن المقاطعات التي يغلب عليها الطابع الريفي. والهدف النهائي هو دمج هؤلاء الشباب في سوق العمل في العالم شبه الريفي بغية الحيلولة دون ذهابهم إلى العاصمة لزيادة أعداد المهاجرين العاطلين. وسيستهدف النشاط أيضاً المهاجرين الشباب من داكار.
- ٦٨- ومن المزمع إجراء دراسة جدوى تتناول بشكل خاص نوع المهنة، والشراكة، وهلم جرا، بالتعاون مع السلطات، والشركاء الإنمائيين الآخرين (مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الثنائية، والمنظمات غير الحكومية). وسيتضمن أيضاً هذا العنصر شقاً محدداً لتدريب الشابات في المناطق الكبرى المحيطة بالمدن مثل داكار وبيكين وريفيسك وكولخ وسان لويس.
- ٦٩- ونظراً لأن سياسة الحكومة تستهدف القضاء على الأمية على المدى الطويل بإيلاء الأولوية لتخفيض معدل أمية النساء، سيوجه عنصر "محو الأمية" نحو الشباب، لا سيما الشابات، في المناطق الحضرية أو المحيطة بالمناطق الحضرية. وسيجري أولاً تعليم الشباب المهاجرين في مراكز التدريب القراءة والكتابة باللغات الوطنية أو بالفرنسية قبل تدريبهم.
- ٧٠- ومن أجل دمج واستغلال التعاون بين الأنشطة المختلفة، وحسبما يرد أعلاه، ستنفذ أنشطة محو الأمية في سياق مراكز التغذية في المجتمعات المحلية. وستشجع أمهات الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والحوامل والمرضعات



المستفيدات من "التغذية في المجتمعات المحلية" على متابعة دورات محو الأمية، مما سيساعدهن أيضا على تحسين استيعاب مفاهيم الثقافة الصحية والتغذية.

- ٧١- وفي إطار عنصر "محو الأمية"، ستكون المعونة الغذائية بمثابة حافز، وستشجع المجموعات المستفيدة على التسجيل والمشاركة بانتظام في دورات محو الأمية. وهذا الإسهام سيحد دون ريب من وطأة انعدام الأمن الغذائي الذي يعوق أحيانا المواظبة على دورات محو الأمية، وسيساعد على تقليل التفاوت الاجتماعي والجغرافي.
- ٧٢- وسيستفيد من عنصر "التدريب" و"محو الأمية" زهاء ٨٠٠ ٠٠٠ شخص (٨٠ في المائة منهم من النساء).

← الوقاية من آثار الكوارث وتخفيف حدتها

- ٧٣- من المزمع في البرنامج القطري المقبل إنشاء احتياطي غذائي (يمثل ١٠ في المائة تقريبا من إجمالي الموارد) من شأنه أن يمنع ويخفف حدة آثار حالات الطوارئ ذات الطابع السياسي (في كازامانس مثلا)، أو الطبيعي (الجفاف، والفيضانات، وما إلى ذلك). وسيمكن هذا الاحتياطي بشكل خاص من تكوين بنوك للحبوب وتنفيذ أنشطة الغذاء مقابل العمل الرامية بشكل خاص إلى استغلال الموارد الطبيعية بمزيد من الكفاءة، بما يكفل تجنب الأزمات وتوفير إنتاج غذائي كاف على الدوام. وسييسر هذا الاحتياطي أيضا التدخل سريعا في حالات الطوارئ بتقديم دعم تغذوي أولي للسكان الضعفاء (لا سيما النساء والأطفال).

← حالات الطوارئ

- ٧٤- وعملا على تجنب اعتماد السكان على المعونة الغذائية، وعلى دعم قدرتهم على مواجهة الأزمات، ستقدم معونة البرنامج في المستقبل، قدر الإمكان، في إطار الأنشطة الإنمائية وأنشطة الوقاية من الكوارث المشار إليها أعلاه. وتبعا للحالة في منطقة كازامانس، التي تتسم باضطرابات أهلية وتدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، يعتزم البرنامج تقديم الدعم للنازحين من حيث توفير الخدمات في أماكن عودتهم، وتحسين أمنهم الغذائي في الأوساط الحضرية أو الريفية، في شكل مشروع للإغاثة الممتدة والإنعاش.

التزامات البرنامج تجاه النساء

- ٧٥- ستولي آلية تحديد المستفيدين في البرنامج القطري القادم الأولوية للنساء. ونشاط التغذية في المجتمعات المحلية يغلب عليه العنصر النسائي تماما بناء على تصميمه. ويعتزم زيادة إشراك المرأة في إنتاج دقيق الفطام/التكميل عملا على إدامة الأصول. وسيوجه نشاط المقاصف المدرسية المقبل نحو البنات على سبيل الأولوية. وسيعنى عنصر التدريب/محو الأمية بالنساء بشكل أساسي.
- ٧٦- وبفضل التدريب، ستكتسب المرأة كفاءات تقنية من شأنها أن تحسن دخلها. والاستراتيجية المزمعة ستشجع أيضا مشاركة المرأة بشكل كامل في الهياكل المحلية للسلطة وفي اتخاذ القرار. ودعم قدرات المرأة من خلال برامج التدريب ستجعلها أقدر على الاضطلاع بمسؤوليات جديدة، من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، فإن البرنامج، بإسناده مسؤوليات للمرأة في اختيار الأنشطة الإنمائية على مستوى المجتمع المحلي، وفي تنفيذها بدعم المعونة الغذائية، سيعزز دور المرأة في المجتمع المحلي. فضلا عن أن أنشطة محو الأمية وما بعد محو الأمية ستتمكن المرأة من تحسين حالتها، وحالة أسرته، الصحية والتغذية.



وسائل مساعدات البرنامج

- ٧٧- سيواصل البرنامج قدر الإمكان، كما درج على ذلك في الماضي، شراء الحبوب من السوق المحلية، لا سيما بالنسبة لأنشطة التغذية في المجتمعات المحلية. وسيتألف تشكيل السلة المزعم لهذا البرنامج من الحبوب (سميد الذرة والدخن)، والقرنيات، والزيت النباتي. وفي إطار العمليات الثلاثية، ووفقا لميثاق المعونة الغذائية للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل، ستجرى عمليات شراء محلية لبلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية في غربي أفريقيا إذا ما وجدت المنتجات في الأسواق بأسعار تنافسية.
- ٧٨- وسيتفق البرنامج والحكومة على استراتيجية ملائمة لحل مشاكل معينة تتعلق بإدارة الإمدادات، لا سيما فيما يتعلق بتدريب موظفي الإمداد في مخطط الاستراتيجية القطرية، وزيادة اللجوء إلى القطاع الخاص لتجنب التأخير في التسليم، وزيادة مشاركة الشركاء التنفيذيين والمنظمات المجتمعية في نقاط التوزيع، وما إلى ذلك. وهدف البرنامج هو أن تصل المعونة للمستفيدين في الوقت المحدد، وأن تمكن من تحقيق أهداف النشاط. وسيدعم البرنامج في هذا الصدد قدراته الذاتية في مجال الإدارة لتمكينه من متابعة الأنشطة الميدانية عن كثب.
- ٧٩- وسيشجع البرنامج القطري القادم نهج الجوار، ووفقا لتوصيات بعثة تقييم البرنامج القطري الجاري، فإن قنوات نقل المعونة الغذائية لن تقتصر على الهياكل الحكومية الرسمية. وسيجري قدر الإمكان دعم المشاركة، التي بدأت في البرنامج الراهن، مع المنظمات غير الحكومية أو المجتمعات الشعبية المنظمة والتي لها هوية قانونية، وستبرم اتفاقات تنفيذ ثلاثية بين البرنامج والحكومات والمنظمات غير الحكومية أو منظمات الفلاحين. وستسند هذه الاتفاقات إلى هذه المنظمات تنفيذ الأنشطة وتسليم المعونة الغذائية، بل وأيضا وضع نظم فعالة للمتابعة/التقييم والإعلام، موجهة على وجه نحو البرنامج والحكومة، تمشيا مع الدروس المستفادة.
- ٨٠- وسيشكل إطار مساعدات الأمم المتحدة إطارا مفضلا للأنشطة. وستضم عملية تصميم ونضج البرنامج القطري جميع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة للتشجيع على تقاسم التكاليف على مستوى الأنشطة المشتركة، والتكامل داخل النشاط الواحد، والتكامل المناطقي بتنسيق المنتخبين المحليين.

الشراكات

- ٨١- شارك البرنامج بنشاط في عملية إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية للسنگال، التي أفضت في عام ١٩٩٨ إلى التقييم المشترك للحالة في البلد، ثم إلى الإطار. وهذه الوثيقة الأخيرة، التي تستخدم كإطار مرجعي للـ ١٦ مؤسسة في منظومة الأمم المتحدة الممثلة في السنغال، حددت مجالين مواضيعيين للأنشطة، وأشكال التعاون التي يمكن تطويرها لتنسيق المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة للسنگال. ومجالا التشاور هما مكافحة الفقر والحكم الرشيد. وكما يرد في الفقرة ٥٣، ووفقا للدورة الجديدة لإطار السنغال (٢٠٠٢-٢٠٠٦)، فإن الإطار سيجري استيفؤه خلال عام ٢٠٠١.
- ٨٢- وفيما يتعلق بمكافحة الفقر، تنصب أنشطة منظومة الأمم المتحدة على العناصر الخمسة المكونة للبرنامج الوطني المذكورة أدناه: "١" زيادة الدخل وتنويع مصادره وخلق الوظائف؛ "٢" تحسين الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية بفضل إنشاء بنى أساسية مجتمعية؛ "٣" تعزيز القدرات الإنتاجية للمستفيدين وتحسين نظام متابعة الأوضاع المعيشية للأسر؛ "٤" شبكات الأمان؛ "٥" النهوض بالمرأة اقتصاديا. وستشمل أنشطة البرنامج القطري المقبل للبرنامج



بشكل أساسي العنصرين "٢" و "٥". وتجري حالياً مناقشات مع وكالات معينة (لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، ومكتب العمل الدولي) لتحديد أشكال التكامل والتعاون التي ينبغي أن تفضي إلى صياغة برامج تشغيلية مشتركة اعتباراً من عام ٢٠٠٢.

٨٣- ويؤكد البنك الدولي ومصرف كريديتانشالت (Kreditanstalt für Wiederaufbau) التزامهما مواصلة تجربة برنامج التغذية في المجتمعات المحلية وتوسيع نطاقه، مع إدخال تحسينات تمكن من إدامة الأصول. كما ينوي منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية دعم برنامج التغذية في المجتمعات المحلية بالإسهام بعناصر مغذية دقيقة، ومن خلال البرنامج المجتمعي المتكامل لأمراض الطفولة.

٨٤- وفي مجال التعليم والتدريب، تعنى جهات مانحة معينة في اللجنة غير الرسمية للتأمل والتبادل (التعليم الأساسي ومحو الأمية) بأنشطة المقاصف المدرسية ومحو الأمية. وتتوي منظمة اليونيسيف المشاركة في برنامج المقاصف المدرسية فيما يتعلق بإزالة الطفيليات والتكامل بالعناصر المغذية الدقيقة. وستواصل مؤسسة كاريتاس الخيرية تعاونها مع البرنامج في إطار المقاصف المدرسية. وتجري حالياً مشاورات مع منظمات غير حكومية أخرى عاملة في مجال محو الأمية والتدريب. والمنظمة غير الحكومية "مركز البيئة والعمل الإنمائي في العالم الثالث" مهتمة بشكل خاص بعنصر تدريب الشباب.

المشكلات الرئيسية والمخاطر

٨٥- من الضروري تماماً أن تكون استراتيجية التوجيه الجغرافي والقطاعي، التي تختلف عما كانت عليه في الماضي، واضحة ومقبولة تماماً على مستوى البلد لتلافي جميع النزاعات والمشاكل الخطيرة في تنفيذ البرنامج القطري المقبل.

٨٦- وفي حالة ما إذا قصر الشركاء (الهيئات الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومة) في الإسهام، فإن البرنامج قد يعاني من الضعف من حيث قدرته على التدخل والاستيعاب.

٨٧- وإذا حدثت حالة طوارئ كبيرة النطاق ناجمة عن كارثة طبيعية (الجفاف والفيضانات) أو نزاع (انعدام الأمن المدني)، فإن ذلك يمكن أن يلحق الضرر بتنفيذ الأنشطة الإنمائية المزمعة. وبشكل خاص، فإن تفاقم انعدام الأمن المدني في كازامانس يمكن أن يؤدي إلى تعليق الأنشطة في هذه المنطقة، وإعادة توزيع الموارد على مناطق أخرى.

٨٨- إن البرنامج القطري المقبل يركز على عنصري حشد المجتمعات الشعبية ومشاركتها، الذين سيتوقفان على نطاق جهود التوعية التي ستبذل على جميع المستويات.



الملحق الأول مستوى هشاشة الأوضاع الهيكلية في السنغال

